

المجلد العشرون

: ٤٠/٢٠

(وأما مسلم ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، وابن خزيمة ، وأبو يعلى ،
والبزار ، ونحوهم ، فهم على مذهب أهل الحديث ، ليسوا مقلدين لواحد بعينه من
العلماء ، ولا هم من الأئمة المجتهدين على الإطلاق ، بل هم لا يميلون إلى قول أئمة
الحديث كالشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي عبيد ، وأمثالهم) .

قلت : كذا وقع (لا يميلون إلى أهل الحديث) ، و (لا) مقحمة ، وصوابه : (بل
هم يميلون إلى أئمة الحديث) - كما يظهر من السياق - .



: ٤٢/٢٠

(وقال شيخ الإسلام :

القلب المعمور بالتقوى إذا رجع بمجرد رأيه فهو ترجيح شرعي .
قال : فمتى ما وقع عنده وحصل في قلبه ما بطن معه إن هذا الأمر أو هذا الكلام
أرضى لله ورسوله ، كان هذا ترجيحاً بدليل شرعي . . .) .
قلت : هنا أمران :

الأول : أن وجود (قال) في هذا الموضع بعد السطر الأول يدل على أن هذا
الكلام فيه حذف ، أو اختصار ، أو نحو ذلك ، ولم أجد أصل هذا في المطبوع ،
إلا أن تفصيل هذه المسألة وهي (الإلهام) تجدها في (٤٧٢/١٠) وهو مثل الشرح
لهذه القطعة .

والثاني : أن قوله هنا (وحصل في قلبه ما بطن معه أن هذا الأمر . . .) صوابه (ما يظن معه) كما يقتضيه السياق ، وكما قال في (٤٧٣/١٠) عن نفس المسألة : (ففي الجملة متى حصل ما يظن معه أن أحد الأمرين . . .) ، والله تعالى أعلم .



٢٠ / ١٥٩ - ١٦٦ :

(وقال رحمته الله :

تنازع الناس في الأمر بالشيء هل يكون أمرا بلوازمه ، وهل يكون نهيا عن ضده ، مع اتفاقهم على أن فعل المأمور لا يكون إلا مع فعل لوازمه وترك ضده . . .) . قلت : وهنا أمور :

الأول : أن الذي يظهر من هذه الرسالة أنها ليست من صياغة الشيخ رحمته الله ، بل قام بعضهم بتلخيصها من (درء التعارض) و (منهاج السنة) ، و في بعض المواضع منها تلخيص مخل .

الثاني : أن أكثر هذه الرسالة مأخوذ من مواضع من المجلدين الأول والثاني من (درء التعارض) ، وآخر صفحة منه مأخوذة من موضعين من (منهاج السنة) كما سيأتي . الثالث : قد حصل في هذه الرسالة بعض السقط والتصحيح ، ويظهر هذا من مقابلة هذه الرسالة بأصولها المنقولة عنها كما يلي :

(وقال رحمته الله :

تنازع^(١) الناس في الأمر بالشيء هل يكون أمرا بلوازمه ، وهل يكون نهيا عن

(١) يبدأ النقل هنا من درء التعارض : ٢١١/١ .

ضده ، مع اتفاقهم على أن فعل المأمور لا يكون إلا مع فعل لوازمه وترك ضده .
ومنشأ النزاع أن الأمر بالفعل قد لا يكون مقصوده اللوازم ولا ترك الضد ، ولهذا إذا
عاقب المكلف لا يعاقبه إلا على ترك المأمور فقط ، لا يعاقبه على ترك لوازمه وفعل ضده .
وهذه المسألة هي الملقبة : بأن مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب . وقد غلط فيها
بعض الناس ، فقسموا ذلك : إلى مالا يقدر المكلف عليه ، كالصحة في الأعضاء
والعدد في الجمعة ، ونحو ذلك مما لا يكون قادرا على تحصيله . وإلى ما يقدر عليه ،
كقطع المسافة في الحج ، وغسل جزء من الرأس في الوضوء ، وإمساك جزء من الليل
في الصيام ، ونحو ذلك . فقالوا : مالا يتم الواجب المطلق إلا به وكان مقدورا
للمكلف فهو واجب .

وهذا التقسيم خطأ ، فإن هذه الأمور التي ذكروها هي شرط في الوجوب ، [فلا يتم
الواجب إلا بها ، وما لا يتم الواجب إلا به يجب على العبد فعله باتفاق المسلمين]^(١)
سواء كان مقدورا عليه أو لا ، كالأستطاعة في الحج واكتساب نصاب الزكاة ، فإن
العبد إذا كان مستطيعا للحج وجب عليه الحج ، وإذا كان مالكا لنصاب الزكاة وجبت
عليه الزكاة ، فالوجوب لا يتم إلا بذلك ، فلا يجب عليه تحصيل استطاعة الحج ولا
ملك النصاب ، ولهذا من يقول : إن الاستطاعة في الحج ملك المال - كما هو مذهب
أبي حنيفة والشافعي وأحمد - فلا يوجبون عليه الاكتساب^(٢) ، ولم يتنازعوا إلا فيما

(١) ما بين المعقوفتين حصل فيه تصحيف حرف المعنى المقصود ، وصواب العبارة كما في الدرء ١/

٢١٢ : فلا يتم الوجوب إلا بها ، وما لا يتم الوجوب إلا به لا يجب على العبد فعله باتفاق

المسلمين اهـ . فكلامه هنا على ما لا يتم الوجوب إلا به ، لا ما لا يتم الواجب .

(٢) الدرء : اكتساب المال .

إذا بذلت له الاستطاعة ، إما بذل الحج وإما بذل المال له من ولده .
وفيه نزاع معروف في مذهب الشافعي وأحمد ، ولكن المشهور من مذهب أحمد
عدم الوجوب ، وإنما أوجبه طائفة من أصحابه ، لكون الأب له على أصله أن
يتملك مال ولده فيكون قبوله كتملك المباحات^(١) ، وأن الكلام في القسم الثاني
إنما هو فيما لا يتم الواجب إلا به^(٢) ، كقطع المسافة في الجمعة والحج ونحو ذلك ،
فعلى المكلف فعله باتفاق المسلمين ، لكن من ترك الحج وهو بعيد الدار عن مكة ،
أو ترك الجمعة وهو بعيد الدار عن الجامع ، فقد ترك أكثر مما ترك قريب الدار ومع
هذا فلا يقال : إن عقوبة هذا أعظم من عقوبة قريب الدار .

والواجب : ما يكون تركه سببا للذم والعقاب ، فلو كان هذا الذي لزمه فعله
بطريق التبع مقصودا بالوجوب لكان الذم والعقاب لتاركه أعظم ، فيكون من ترك
الحج من أهل الهند والأندلس أعظم عقابا ممن تركه من أهل مكة والطائف ، ومن
ترك الجمعة من أقصى المدينة أعظم عقابا ممن تركها من جيران المسجد الجامع ،
فلما كان من المعلوم أن ثواب البعيد أعظم ، وعقابه إذا ترك ليس أعظم من عقاب
القريب : نشأت من ههنا الشبهة : هل هو واجب أو ليس بواجب .

والتحقيق : أن وجوبه بطريق اللزوم العقلي لا بطريق قصد الأمر^(٣) بل الأمر^(٤)

(١) سقط عبارة هنا بسبب انتقال نظر الناسخ من كلمة المباحات الأولى إلى الثانية ، ونصها
كما في الدرء : والمخالفون لهؤلاء من أصحابه لا يوجبون عليه اكتساب المباحات .

(٢) فيه تقديم وتأخير في الدرء .

(٣) الدرء ٢١٣/١ : الأمر ، وهو الصواب .

(٤) الدرء : الأمر ، وهو الصواب .

بالفعل قد لا يقصد طلب لوازمه وإن كان عالماً بأنه لابد من وجودها ، وإن كان ممن تجوز عليه الغفلة ، فقد لا تخطر بقلبه اللوازم .

ومن فهم هذا انحلت عنه شبه الكعبي : هل في الشريعة مباح أم لا ، فإن الكعبي زعم أنه لا مباح في الشريعة الخ^(١) . . .

فلا تجد قط مبتدعاً إلا وهو يجب كتمان النصوص التي تخالفه ويبغضها ، ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها ، ويبغض من يفعل ذلك ، كما قال بعض السلف : ما ابتدع أحد بدعة إلا نزعته حلاوة الحديث من قلبه .

ثم إن قوله الذي يعارض به النصوص لابد أن يلبس فيه حقاً بباطل ، بحسب ما يقوله من الألفاظ المجملة المتشابهة ، ولهذا قال الإمام أحمد في أول ما كتبه في « على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله » مما كتبه في حبسه . - وقد ذكره الخلال في « كتاب السنة » والقاضي أبو يعلى ، وأبو الفضل التميمي ، وأبو الوفاء ابن عقيل ، وغير واحد^(٢) من أصحاب أحمد ، ولم ينفع أحد منهم عنه ، والحمد لله^(٣) .

(١) إلى هنا ينتهي النقل من هذا الموضع في الدرء ، ويترك الملخص بعد هذا ست عشرة صفحة (٢١٤/١ - ٢٢١) ، ويبدأ بعد هذا في النقل من الدرء : ١ / ٢٢١ السطر الثالث من قوله : (فلا تجد قط مبتدعاً) .

(٢) وقعت في الفتاوى : وأحد ، وهو خطأ مطبعي .

(٣) وقع هنا سقط - هو نص خطبة أحمد - ، وقد يكون اختصاراً من الناقل ، وهي كما في الدرء ١ / ٢٢١ - ٢٢٢ : (قال في أوله : « الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم ، يدعون من ضل إلى الهدى ، ويصبرون منهم على الأذى =

والمقصود قوله : يتكلمون بالمتشابه من الكلام ، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم .

فإن كانوا في مقام دعوة الناس إلى قولهم والتزامهم^(١) به أمكن أن يقال لهم : لا يجب على أحد أن يجيب داعياً إلا إلى ما دعا إليه رسول الله ﷺ ، فما لم يثبت أن الرسول دعا الخلق إليه لم يكن على الناس إجابة من دعا إليه ، ولا له دعوة الناس إلى ذلك ، ولو قدر أن ذلك المعنى حق ، وهذه الطريق تكون أصح ، إذا لبس ملبس منهم على ولاة الأمور وأدخلوه في بدعهم^(٢) . كما فعلت الجهمية بمن لبسوا عليه من الخلفاء ، حتى أدخلوه في بدعهم من القول بخلق القرآن وغير ذلك ، فكان من أحسن مناظرتهم أن يقال : إئتونا بكتاب أو سنة حتى نجيبكم إلى ذلك ، وإلا فلسنا نجيبكم إلى ما لم يدل عليه الكتاب والسنة .

= ، يحيون بكتاب الله الموتى ، ويصرون بنور الله أهل العمى ، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه ، وكم من تائه ضال قد هدوه ، فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم ! ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، الذين عقدوا ألوية البدعة ، وأطلقوا عنان الفتنة ، فهم مختلفون في الكتاب ، مخالفون للكتاب ، متفقون على مخالفة الكتاب ، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم ، يتكلمون بالمتشابه من الكلام ، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم ، فنعوذ بالله من فتن المضلين » (اهـ .

(١) هنا ينتهي النقل من هذا الموضع من الدرء ٢٢٢/١ ، وما بعده منقول من موضع آخر من الدرء : ٢٢٩/١ ، من قوله : فإن كانوا في مقام دعوة .

(٢) الدرء : وإلزامهم ، وهو الأظهر .

(٣) في الدرء (في الموضعين) : في بدعتهم .

وهذا لأن الناس لا يفصل بينهم النزاع إلا كتاب منزل من السماء ، وإذا ردوا إلى عقولهم كل واحد منهم عقل^(١) .

ومن هنا يعرف ضلال من ابتدع طريقا أو اعتقادا زعم أن الإيمان لا يتم إلا به ، مع العلم بأن الرسول لم يذكره^(٢) .

وما خالف النصوص فهو بدعة باتفاق المسلمين ، وما لم يعلم أنه خالفها فقد لا يسمى بدعة ، قال الشافعي - رحمته الله - : البدعة بدعتان : بدعة خالفت كتابا وسنة وإجماعا وأثرا عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهذه بدعة ضلالة . وبدعه لم تخالف شيئا من ذلك ، فهذه قد تكون حسنة لقول عمر : نعمت البدعة هذه ! هذا الكلام أو نحوه رواه البيهقي بإسناده الصحيح في المدخل^(٣) .

ويروى عن مالك رحمته الله أنه قال : إذا قل العلم ظهر الجفا ، وإذا قلت الآثار كثرت الأهواء^(٤) .

(١) إلى هنا ينتهي النقل من هذا الموضع من الدرء ، وما بعده منقول من موضع آخر من الدرء : ٢٣٣ / ١ من قوله (ومن هنا يعرف ضلال) .

(٢) إلى هنا ينتهي النقل من هذا الموضع ، وما بعده منقول من موضع آخر من الدرء : ٢٤٨ / ١ من قوله (وما خالف النصوص فهو بدعة) .

(٣) إلى هنا ينتهي النقل من هذا الموضع ، وما بعده منقول من موضع آخر من الدرء : ٢٧١ / ١ من قوله (ويروى عن مالك) .

(٤) حصل سقط في هذا الموضع بسبب انتقال نظر الناسخ من كلمة الأهواء الأولى إلى الثانية ، ولفظ السقط : (فإذا لم يكن اللفظ منقولاً ، ولا معناه ، ظهر الجفاء والأهواء) كما في الدرء : ٢٧١ / ١ .

ولهذا تجد قوما كثيرين يحبون قوما ويغضون قوما لأجل أهواء لا يعرفون معناها ولا دليلها ، بل يوالون على إطلاقها ، أو يعادون من غير أن تكون منقولة نقلا صحيحا عن النبي ﷺ وسلف الأمة ، ومن غير أن تكونوا هم يعقلون معناها ، ولا يعرفون لازمها ومقتضاها .

وسبب هذا إطلاق أقوال ليست منصوبة ، وجعلها مذاهب يدعى إليها ، ويوالى ويعادى عليها ، وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ كان يقول في خطبته : « إن أصدق الكلام كلام الله الخ » (١) . فدين المسلمين مبني على اتباع كتاب الله وسنة نبيه ، وما اتفقت عليه الأمة ، فهذه الثلاثة هي أصول معصومة ، وما تنازعت فيه الأمة ردوه إلى الله والرسول .

وليس لأحد أن ينصب للأمة شخصا يدعو إلى طريقته ، ويوالى ويعادى عليها ، غير النبي ﷺ ، ولا ينصب لهم كلاما يوالى عليه ويعادى ، غير كلام الله ورسوله وما اجتمعت عليه الأمة ، بل هذا من فعل أهل البدع الذين ينصبون لهم شخصا أو كلاما يفرقون به بين الأمة ، يوالون به على ذلك الكلام أو تلك النسبة ويعادون (٢) .

والخوارج إنما تأولوا آيات من القرآن على ما اعتقدوه ، وجعلوا من خالف ذلك كافرا ، لاعتقادهم أنه خالف القرآن ، فمن ابتدع أقوالا ليس لها أصل في القرآن

(١) نص الحديث مذكور في الدرء ٢٧٢/١ : وتكملته : « وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة » .

(٢) إلى هنا ينتهي النقل من هذا الموضع ، وما بعده منقول موضع آخر من الدرء : ٢٧٦/١ من قوله : (والخوارج إنما تأولوا آيات) .

وجعل من خالفها كافرا كان قوله شرا من قول الخوارج^(١) .
 ويجب أن يعلم أن الأمور المعلومة من دين المسلمين لا بد أن يكون الجواب عما يعارضها جوابا قاطعا لا شبهة فيه ، بخلاف ما يسلكه من يسلكه من أهل الكلام^(٢) .
 فكل من لم ينظر أهل الإلحاد والبدع مناظرة تقطع دابرهم لم يكن أعطي الإسلام حقه ، ولا وفى بموجب العلم والإيمان ، ولا حصل بكلامه شفاء الصدور وطمأنينة النفوس ، ولا أفاد كلامه العلم واليقين^(٣) .
 وقد أوجب الله على المؤمنين الإيمان بالرسول والجهاد معه ، ومن الإيمان به تصديقه في كل ما أخبر به ، ومن الجهاد معه دفع كل من عارض ما جاء به وألحد في أسماء الله وآياته^(٤) .

ومن المعلوم أنه لا بد في كل مسألة دائرة بين النفي والإثبات من حق ثابت في نفس الأمر، أو تفصيل^(٥) . لكن من لم يكن عارفا بآثار السلف وحقائق أقوالهم ، وحقيقة ما جاء به الكتاب والسنة ، وحقيقة المعقول الصريح الذي لا يتصور أن

(١) إلى هنا ينتهي النقل من هذا الموضع ، وما بعده منقول من موضع آخر من الدرء : ٣٥٧/١ من قوله (ويجب أن يعلم أن الأمور المعلومة).

(٢) ترك بعد هذا الموضع سبعة أسطر من الصفحة نفسها : ٣٥٧/١.

(٣) إلى هنا ينتهي النقل من هذا الموضع ، وما بعده منقول من موضع آخر من الدرء : ٣٧٣/١ من قوله (وقد أوجب الله على المؤمنين).

(٤) إلى هنا ينتهي النقل من هذا الموضع ، وما بعده منقول من موضع آخر من الدرء : ٣١٤/٢ من قوله (ومن المعلوم أنه لا بد).

(٥) ترك هنا تسعة أسطر من نفس الصفحة : ٣١٤/٢ .

يناقض ذلك ، لم يمكنه أن يقول بمبلغ علمه^(١) ، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها .
ولا ريب أن الخطأ في دقيق العلم مغفور للأمة وإن كان ذلك في المسائل العلمية ،
ولولا ذلك لهلك أكثر فضلاء الأمة . وإذا كان الله يغفر لمن جهل تحريم الخمر^(٢) لكونه
نشأ بأرض جهل ، مع كونه لم يطلب العلم ، فالفاضل المجتهد في طلب العلم بحسب
ما أدركه في زمانه ومكانه إذا كان مقصوده متابعة الرسول بحسب إمكانه هو أحق بأن
يتقبل الله حسناته ، ويثيبه على اجتهاداته ، ولا يؤاخذ به بما أخطأ ، تحقيقا لقوله : ﴿ رَبَّنَا
لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾^(٣) .

وأهل^(٤) السنة جزموا بالنجاة لكل من اتقى الله تعالى ، كما نطق به القرآن ،
وإنما توقفوا في شخص معين ، لعدم العلم بدخوله في المتقين^(٥) .
وحال سائر أهل الأقوال الضعيفة الذين يحتجون بظاهر القرآن على ما
يخالف السنة إذا خفي الأمر عليهم ، مع إنه لم يوجد في ظاهر القرآن ما
يخالف السنة ، كمن قال : من الخوارج : لا يصلى في السفر إلا أربعا .
ومن قال إن الأربع أفضل^(٦) .

(١) صواب العبارة : لم يمكنه أن يقول إلا بمبلغ علمه ، كما في الدرء : ٣١٥/٢ .

(٢) الدرء : جهل وجوب الصلاة وتحريم الخمر .

(٣) إلى هنا ينتهي النقل من درء التعارض .

(٤) من هنا يبدأ النقل من (منهاج السنة) ، وهذا النص من منهاج : ٤٩٦/٣ .

(٥) إلى هنا ينتهي النص المنقول من هذا الموضع ، وما بعده منقول من منهاج : ١٧٨/٤ -

١٧٩ من قوله (وحال سائر أهل الأقوال الضعيفة) .

(٦) منهاج : الأربع أفضل في السفر من الركعتين .

ومن قال لا نحكم بشاهد ويمين ^(١) وما دل عليه ظاهر القرآن حق وأنه ليس بعام مخصوص فانه ليس هناك عموم لفظي ، وإنما هو مطلق ، كقوله (فاقتلوا المشركين) ، فإنه عام في الأعيان مطلق في الأحوال ، وقوله : ﴿يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ عام في الأولاد مطلق في الأحوال .

ولفظ الظاهر يراد به ما يظهر للإنسان ، وقد يراد به ما يدل عليه اللفظ . فالأول يكون بحسب مفهوم الناس ، وفي القرآن مما يخالف الفهم الفاسد شيء كثير) .



: ١٧٨/٢٠ - ١٨٣ :

قوله :

(فصل : ثم يقال هذا أيضا يقتضى أن كلا منهما ليس واجبا بنفسه غنيا قويا ، بل مفتقرا إلى غيره في ذاته وصفاته كما كان مفتقرا إليه في مفعولاته . . .) .
قلت : هنا تنبيهات :

الأول : أن هذا الفصل مذكور في (٣٢/٢-٣٨) .

الثاني : الذي يظهر أن النسخة التي عنها طبع هذا الفصل في هذا الموضع تختلف عن نسخة هذا الفصل في المجلد الثاني ، لأمر :

- ١- أن الفصل هنا من مجموعة فصول ، أما في المجلد الثاني ففصل مفرد .
- ٢- وجود فروق بين الفصلين - كما سيأتي إن شاء الله - مما يدل على اختلاف

(١) بعد هذا في المنهاج : (وقد بسط الكلام على ذلك في مواضع ، وبين أن ما دل عليه ظاهر ..) .

النسخ .

٣- أن الفصل الذي في المجلد الثاني أكمل من الفصل الذي في هذا الموضع .

الثالث : بمقارنة الفصلين يتبين وجود بعض الفروق .

ومن أهم هذه الفروق (١) :

١- ١٧٨/٢٠ : (ليس واجباً بنفسه غنياً قوياً) ، ٣٢/٢ : (ليس واجباً بنفسه

قيوماً) ، وهو الأظهر .

٢- ١٧٩/٢٠ : (جاز أن يكون مفعولاً مقدوراً عليه لاثنين هو ممكن جاز أن

يكون أيضاً لواحد) ، ٣٢/٢ : (وهو ممكن) ، وهو الأظهر .

٣- ١٧٩/٢٠ : (كان أكمل لها في أن يكون متعدداً متفرقاً) ، ٣٣/٢ : (من أن

يكون) ، وهو الأظهر .

٤- ١٨٠/٢٠ : (وأن يكون بصفة أخرى ، وإذا كان يمكن) ، ٣٤/٢ : (بصفة

أخرى إذا كان يمكن) ، وهو الأظهر .

٥- ١٨١/٢٠ : (فلو كانت ذاته كافية) ، ٣٤/٢ : (كاملة) ، وهو الأظهر .

٦- ١٨٢/٢٠ : (وهذا كثير ، فما من مخلوق إلا له شريك وند) ، ٣٥/٢ :

(وهو الند ، فما من مخلوق إلا له شريك وند) ، وهو الأظهر .

الرابع : للفصل هذا بقية مذكورة في : ٣٧ / ٢ ، ٣٨ .



(١) التصحيح هنا للموجود في المجلد العشرين ، أما الموجود في المجلد الثاني فسبق تصحيحه

أثناء الكلام عليه .

: ٥٨٣ - ٥٠٤/٢٠

(وسئل شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمته الله :

عما يقع في كلام كثير من الفقهاء ، من قولهم : هذا خلاف القياس لما ثبت بالنص ، أو قول الصحابة أو بعضهم ، وربما كان حكما مجمعا عليه ، فمن ذلك قولهم : تطهير الماء إذا وقع فيه نجاسة خلاف القياس . . .) .

قلت : هنا أمران :

الأول : أن السائل هو ابن القيم رحمته الله كما ذكر ذلك في (إعلام الموقعين)^(١) حيث قال : (وسألت شيخنا قدس الله روحه : عما يقع في كلام كثير من الفقهاء ، من قولهم : هذا خلاف القياس لما ثبت بالنص ، أو قول الصحابة أو بعضهم ، وربما كان مجمعا عليه ، كقولهم : طهارة الماء إذا وقعت فيه نجاسة على خلاف القياس . . .) .

الثاني : أن ابن القيم رحمته الله ذكر هذه الرسالة كاملة في الإعلام^(٢) ، ويوجد - عند المقارنة - بينها وبين الرسالة في مجموع الفتاوى بعض الفروق والزيادات ، وهي كثيرة .



(١) بتحقيق محيي الدين عبد الحميد : ٣٨٣ / ١ .

(٢) تجد الرسالة هذه في الإعلام : ٣٨٣/١ إلى ٣٨/٢ ، وفي بعض المواضع هناك يختلف ترتيب الكلام عنه في الفتاوى ، فلا أدري إن كان ذلك من تصرف ابن القيم أو لا ، مع العلم أن ابن القيم رحمه الله له زيادات من قوله خلال ذكره لهذه الرسالة ، وله تنمة عليها بعد نهايتها : ٣٨/٢ وما بعدها .

: ٥٨٥ - ٥٨٣ / ٢٠

(وسئل رَحِمَهُ اللهُ :

هل يسوغ تقليد هؤلاء الأئمة : كحماد بن أبي سليمان ، وابن المبارك ، وسفيان الثوري ، والأوزاعي وقد قال عنهم رجل - أعني هؤلاء الأئمة المذكورين - هؤلاء لا يلتفت إليهم . فصاحب هذا الكلام ما حكمه ؟ . فأجاب :

وأما الأئمة المذكورون فمن سادات أئمة الإسلام . . .) .

قلت : وهنا أمران :

الأول : أن هذا الجواب مستل من سؤال أطول مذكور في : ٣٩٣/٢٣ - ٤٠٠ .

الثاني : أن أصل السؤال كان عن صلاة الفذ خلف الصف ، وهذا ما يبين بعض ما يلتبس هنا ، كقوله : ٥٨٤/٢٠ : (ومع هذا فهذا القول هو قول أحمد بن حنبل ، وإسحق بن راهويه ، وغيرهما ، ومذهبه باق إلى اليوم ، وهو مذهب داود بن علي وأصحابه ، ومذهبهم باق إلى اليوم ، فلم يجمع الناس اليوم على خلاف هذا القول ، بل القائلون به كثير في المشرق والمغرب) .

فالإشارة في قوله (فهذا القول) يعود إلى إبطال صلاة المنفرد خلف الصف .

